

مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية
العدد 1، المجلد 1، كانون الثاني 2015م.
e-ISSN: 2289-8468
الاستلام: 2012/10/2 القبول: 2012/12/1 النشر: 2013/1/15

KUFYUN AND OPTICS: A METHODOLOGY FOR MEASUREMENT AND HEARING ISSUES: AN ANALYTICAL QUR'ANIC STUDY

الكوفيون والبصريون: المنهج المُتَبَادَلُ في قضايا القياس والسَّماع: دراسة قرآنية تحليلية

صالحة حاج يعقوب

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

ماليزيا

Solehah71@gmail.com

ملخص

أشارت الصراعات بين المدارس النحوية التقليدية العربية أن خلاف المنهج الفكري قد وقعت في تعديل نظام قواعد اللغة العربية. على سبيل المثال أن مدرسة البصرة استخدمت منهج الفلسفة والمنطق في تحليل ونقد وتعديل واستبدال النظام في قواعد اللغة العربية. خلافا ذلك، وأما مدرسة الكوفة فأكثرها تركيز على قراءة القرآن الكريم، والحديث الشريف والشعر العربي وهي من المصادر المرتبطة بشيء غير متوقع أو مختلف ما يحدث عادة. آراء أعلاه قد تم مناقشتها وتوضيحها من قبل بعض الباحثين والمؤرخين واللغويين والنحاة أن مدرسة البصرة مبنية على القياس ومدرسة الكوفة على منهج السماع والشذوذ. ومع ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحقق منهج مدرستي البصرة والكوفة من أجل تحقيق مبادئهم في تنفيذ الجدال اللغوي الذي يقوم على أساس الآيات القرآنية.



Abstract

The conflicts between schools of grammar among Arab traditional grammarians indicated that the differences on intellectual approaches occurred in modifying the Arabic Grammar system. For example that the Basra school used the philosophy and logic approaches in their analyzing, critique, modifying and replacing the system in Arabic Grammar. Otherwise, the Kufa school more concentrated on reading Holy Quran, Hadith and Arabic poetry, the thinkers of the school worked on informant sources meant they associated with something unexpected or different what normally happens. The views above had been discussed and clarified by some researchers, historians, linguists and grammarians that Basra school based on analogy and the Kufa School on anomaly approach. However, this research aims to verify the approach of Basra and Kufa schools in order to investigate their principles in implementing the linguistic argumentation, which based on Quranic verses basis.



المقدمة

الصراعات بين المذاهب النحوية دليلا لاختلاف أجناس المفكرين في النحو العربي فمثال من ذلك أن البصريين كانوا ميلهم قويًا لدراسة الفلسفة والمنطق[1]، وهذا الميل أدت إلى تحديد منهج خاص في النحو العربي على سبيل المثال إذا اصطدم أصل من أصوله هم تَأَوَّلُوْه[2] أو عَدُّوه لغةً[3] أو رَمَوه بالشذوذ أو القلة أو الندرة الخطاء لأنهم لا يلتفتون إلى كل السماع[4] وإلا من قبائل السته فحسب[5] كما ذكر السيوطي[6] "لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جوازًا شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوبوا عليه"، وأيضا قوله في كتاب آخر[7] "إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادركلام جعلوه بابا"، وأضاف بذلك في كتابه الآخر[8] "كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك". ويختلف بما حدث في الكوفة، معظم من علمائهم اشتغلوا اشتغالا شديدا في قراءة القرآن الكريم والأحاديث النبوية والأشعار العربية. ومن هذه الآراء المطروحة إشارة واضحة أن الباحثين المؤرخين واللغويين والنحويين قد اتجهوا منهجيا اتجاها كبيرا بأن المذهب البصري مذهب قياس، وأما الكوفة فمذهبها مذهب سماع[9] . ولكن هذه الصراعات قد تكاد تتفق جميع الاتجاهات من المدارس النحوية القديمة أن القراءات القرآنية هي السبب الأساسي في إنشاء وإرساء قواعد النحو العربي أي لم يختلف أحد من النحاة سواء من البصريين أم الكوفيين أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو لأنّ القراءة لا تُخالفُ لأنها سُنَّةٌ. وبذلك السبب الأساسي في وضع النحو العربي لحرص الشديد على النصوص القرآنية حرصا فصيحا شديدًا سليما بعد اللحن ما يشيع على ألسنة العرب كما حدث للحجاج يوسف الثقافي أنه قد قرأ "أَحَبُّ" في الآية ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيْرَتُكُمْ

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف: القاهرة، 1995، ص 20-21

[2] محمد حسن الجاسم، القواعد النحوية، دمشق: دار الفكر، 2007، ص 75

[3] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ، القاهرة: دار المعارف، 1984م ص 22 & 39

[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م ص 201

[5] نفس المصدر ص 56 نقلا عن كتاب "الألفاظ والحروف للفارابي" وهي تميم وقيس وأسد وهذيل وكنانة وطيء

[6] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 202

[7] السيوطي، همع الهوامع شرح الجميع الجوامع في علم العربية، بيروت: دار المعرفة، د.ت. 45/1

[8] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م، 3/ 164

[9] أحمد أمين، ضحى الإسلام، دي.بي.في. : كوالا لومفور، 1978 296/2 ، دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريرة القاهرة: جامعة القاهرة، 1954م ص 55، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 159، إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللغة، مصر: مطبعة نهضة جديدة، 1967 ص 22، عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويةن ص 91، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي، ص 440، وعبد الحليم المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، الكويت: مؤسسات علي الجراح الصباح، 1978م ص 75

وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوْهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا **أَحَبَّ** إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُوْلِهِ....الآية﴾ التوبة 24[10] بالرفع، فالصحيح بالنصب لأنه خبرٌ لكان. ومثال آخر، قد سمع أبو أسود الدؤالي قارئًا يقرأ الآية ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلِهِ﴾ التوبة3 . ويرى السيوطي[(11)] أن القرآن جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادًا أم شاذًا وقد أطبقَ الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إن لم تخالف بالقياس- بل ولو خالفته يُحتجُّ بها – كما يُحتج بالمجْمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الحرف بعينه، ولم يجُز القياس عليه[12] نحو ﴿استحوذ﴾[(13)] و ﴿يأبى﴾[(14)] . وكذلك احتجّ على صِحَّةِ قولِ مَنْ قال: إن الله أصله لاه بما قرئ شاذا: ﴿وهو الذي في السماء لاهٌ وفي الأرض لاهٌ﴾[(15)]. وهناك بعض القراءات عند عاصم وحمزة الزيات وابن عامر وغيرهم بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن. وهم مخطئون في ذلك فإنّ قراءتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطعنَ فيها[(16)] وكذلك جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر ﴿قتْلَ أولادَهمْ شركائِهم﴾[(17)]. وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثُمَّ بقراءة حمزة ﴿ثُمَّ ليقطعْ﴾[(18)]. وقد سأل عروةٌ عائشةً عن لحن القرآن مثل ﴿إنْ هذان لَساحران﴾[(19)] و ﴿والمقيمين الصّلاةَ والموتونَ الزكاة﴾[(20)] و ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنّصارى والصَّابئون﴾[(21)]فقالت: يا ابن أخي هذا عملُ الكُتَّاب أخطؤوا في الكِتَابِ[22]. وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة في كتابي "الإتقان في علوم القرآن" و "كتاب المصاحف"، وفي "الإتقان" وأحسن ما يقال في أثر عثمان (رضي) بعد تضعيفه الاضطراب الواقع في إسناد والانقطاع أي أنه وقع في روايته تحريف، وكذلك في "المصاحف" أخرجه ابن أشته من طريق عبد الأعلى بن عبدالله بن عامر، قال لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال "أحسنتم وأجملتم أرى شيئًا سنقيمه بألسنتنا، فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنّه لما عُرِضَ عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئا على غير لسان

[10] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة: دار المعارف، 1984م ص 22

[(11)] السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، ص 24

[12] المصدر السابق/ 24

[(13)] المجادلة 19، لأنها خارج عن معتل أي حاذ أو يحوذ، انظر ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، القاهرة:المكتبة التوفيقية، د.ت.، 117/1

[(14)] التوبة 32

[(15)] الزخرف 84

[(16)] السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، ص 25

[(17)] الأنعام 137

[(18)] الحج 15

[(19)] طه 32

[(20)] النساء 162

[(21)] البقرة 62

[22] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة: دار الحديث، 2004م، 1236/4

قريش كما وقع لهم في "التابوت"و "التابوه" فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفي بذلك كما ورد من طريق آخر أوردتُها في كتاب "الإتقان".[23] وأدركنا أن نشأة النحو مرتبط بالدراسات القرآنية ارتباطا وثيقًا لأن الاختلاف في قراءاته سبب في الخلافات النحوية[24]. إذ، وجدنا أنها سبب في تنشيء النحو العربي في معظم الأمصار الإسلامية وليس فقط في البصرة فحسب مرتبطا بالقرآن الكريم وقراءته بل في الكوفة ومصر والعراق والبغداد والأندلس وغيرها[25]. أي ظاهر اللحن هو بداية التفكير في وضع العوامل النحوية. واعتماد على ذلك، تركز الباحثة على بعض الخلاف النحوي في القرآن الكريم بغرض من أغراض خاصة في تحليل موقف البصريين والكوفيين في استنباط قواعد النحو العربي معتمد على السماع للحصول على النتائج النهائية بين المذهبين. فتعرض الباحثة الحجج النحوية والمنطقية لدى الأنباري، وثم تتقدّم الدراسة النقدية في التفكير النحوي واتجاهاته يهدف إلى توثيق المعلومات السابقة مع آراء بعض المحدثين عن ذلك.

مظاهر الخلاف النحوي في القرآن الكريم بين البصريين والكوفيين

فهمنا سابقا، أن السبب في وضع النحو العربي هو الحرص الشديد في النصوص القرآنية، ولا شك أنها أفصح الكلام وأبلغ البيان الأولى بالاحتجاج من غيره، كما قال الفراء "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[26]. وقال ابن خالويه "وقد أجمع الناس جميعًا على أن الكلمة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره"[27] والمعلوم بطبيعة الحال أن الاحتجاج بالقرآن في استنباط القواعد النحوية أفضل المنهج السماعي. واحتج جمهور النحاة بالقراءات المتواترة والأحادية والشاذ كما يقول الزركشي "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد(ﷺ) للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها"[28]. وبذلك، فتبدأ الباحثة في بعض الخلاف عن إعراب الكلمات وحركات بنائها[29]، باحتجاج على جواز العطف على

---

(23) السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، ص 27

24 خديجة الحديثي، المدارس النحوية، الأردن: دار الأمل، 2001م ص 51 و 66.

25 شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 11-327

26 الفراء، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين. بيروت:دار الكتب العلمية، 2002م، 14/1

27 السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ، ج1 بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م ، 213/1

28 السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة: دار الحديث، 2004م، 273/1

29 وقد قسم ابن قتيبة وجوه الخلاف في القراءات إلى سبعة أوجه:"الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائهما، والخلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها والاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها والاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ولا معناها، والاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، والاختلاف في الكلمة يما يزيل صورتها ومعناها، والاختلاف بالزياد والنقصان" انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 36 -40.

الضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة الزيات[30] الآية ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذِي تَسَاءَلونَ بهِ والأَرْحامَ﴾ النساء 1 ([31])، وقرأ بالخفض في "الأَرْحَامَ" وقال الزجاج البصري في هذه القراءة "الجر في الأرحام فخطأ في العربية"[32]. كان يونس بن حبيب[33] يرى أن كلمة "لبّيك" ليس مثنى بل كان أصله "لبى" مقصورًا، ولتثبيت معنى "لبّيك" هل مثنى أم لا لقد جاء سيبويه بقوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصركرّتين ينقلب إليك البصرُ خاسئا وهو حسير﴾ الملك 4، فكلمة "كرتين" أنه تثنية المقصود بها التكثير وليس المراد به مرتين، وكذلك ولا ينقلب البصر مزدجِرًا كليلًا من كرّتين فقط بل تعين أن يكون المرادُ بـ "كرّتين" التكثير لا اثنين [34]. وباب هل تعمل "إن" المصدرية محذوفة من غير بدلٍ وذهب الكوفيون يجوز إعمال "أن" مع الحذف كما في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ وَإِذْ أَخَذْناَ مِيْثَاقَ بَنِيْ إِسْرَائِيْل لاَ تَعْبُدُوْا إِلاَّ اللهَ﴾ البقرة 83، بنصب (لاَ تَعْبُدُوْا) بـ أنْ مقدّرةً. ورد البصريون هذه القراءة هي قراءة شاذة، لأن (تعبدوا) مجزوم بـ "لا" لأن المراد بها النهي[35]. في القول رافع المبتدأ ورافع الخبر كان الكوفيون جاءوا بقول تعالى ﴿ أَيًا مَا تَدعُوْا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنىَ﴾ الإسراء 110، فـ(أيًا ما) منصوب بـ (تدعوْا)، و(تدعوْا) مجزوم بـ (أيًا ما)، وكذلك الآية ﴿أَيْنَمَا تَكُوْنُوْا يُدْرِككم الموت﴾ النساء 78، فـ (أينما) منصوب بـ (تكونوا)، و(تكونوا) مجزوم بـ (أينما)، وكذلك الآية ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوْا فثمَّ وَجْهُ اللهِ﴾البقرة 115، فـ (أينما) منصوب بـ (تولوا)، و(تولوا) مجزوم بـ (أينما). فجواب البصريين أن (أيًا ما) أو (أينما) مجزوم بالفعل بعده وهو ضعيف، وإنما هو مجزوم بـ "إنْ" و "أيًا ما" أو "أينما" نابا عن "إنْ" وأنهما لم يعملا شيئًا لفظًا وعملًا[36]. والقول رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار كما يحج الكوفيون بقول تعالى ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾ سبأ 37[37]، فـ (جزاء) مرفوع بالظرف، وقول تعالى ﴿وآتَيْنَاه الإنجيلَ فيه هدىً ونورٌ﴾ المائدة 46[38]، فـ (هدى) و (نور) مرفوعان بالظرف لأنه حال من (الإنجيل) ويدل عليه قوله تعالى ﴿ومصدّقًا لِماَ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ آل عمران 50[39]، فعطف (مصدّقًا) على حال قبله وما ذاك إلا الظرف، والصلة كقول تعالى ﴿ومنْ عنده علمُ الكتابِ﴾ الرعد

---

[30] من قراء السبعة من الكوفيين

[31] انظر كمال بشار، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، 1994، ص 161

[32] الفراء، معاني القرآن، 6/2

[33] من النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين لأن ابن يعيش قد ذكره في جانب الكوفيين خمس مرات من سبع مرات نصّ فيها على اسمه، انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة النحو، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2002م ص 454-456، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 28-29

[34] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، بيروت: دار الفكر، 1998م، 15/2

[35] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، . 1998م، 95/2

[36] المصدر السابق، 52/1

[37] المصدر السابق، 55/1

[38] المصدر السابق، 56/1

[39] المصدر السابق، 56/1

43[40]. وأما البصريون فاحتجوا أنّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعري من العوامل اللفظية أي الابتداء، ولا يصلح الظرف أن يكون عاملا على وجهين: أولا، إذا كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُطل عمله كما لا يجوز أن تقول (إنّ يقوم عمرًا) و (ظننت ينطلق بكرًا)، فلما تعدّاه العامل إلى الاسم كما قال تعالى ﴿إنّ لَدَيْناَ أَنْكاَلًا وَجَحِيْمًا﴾ المزمل 12، ما في أحد من القراء يذهب إلى خلاف النصب في الاسم، وثانيًا، لو عاملًا لوجب أن يُرفع به الاسم في قولك "بك زيد مأخوذ" وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك[41]. وأما الفراء فيرى أن كل اسم موصول (من، ما، الذي) فحسب، وقد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء والجزاء يُجاب بالفاء كما في قول تعالى ﴿ويكن ما بكم من نعمة فمِنَ الله﴾ النحل 53، إن (ما) في معنى الجزاء، لأن لها فعل مضمر نحو (ما يكن بكم من نعمة فمن الله) فالجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمر لأنك تريد (إن يكن... فَأضمرها) و(ما بكم) في معنى (الذي) وكل اسم وصل يجوز أن دخول الفاء خبره ولا يجوز دخوله في اسم غير موصول[42]. وفي مسألة نصب المضارع المعطوف على جواب الشرط بالفاء والواو، ضعّفه سيبويه إلا إذا حصل الشرط كما في قول تعالى ﴿... يحاسبكُم به الله فيغفرَ لمن يشاءُ ويُعذِّبُ من يشاءُ والله على كلّ شيءٍ قدير﴾ البقرة 283، أما الفراء فقد جوّز الأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجزم، فالنصب على تقدير (أن)[43]، وتجزم (يغفر) إذا أردت العطف، وترفعه على إضمار المبتدأ[44].

لقول في تقديم الخبر على المبتدأ كان الكوفيون لا يجوّز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا أو جملةً وأما البصريون فذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة يحتج بالآية ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خيفةً موسى﴾ طه 1، فالهاء عائدة إلى (موسى) وإن كان متأخرًا لفظًا، لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير[45]. وفي باب العامل في الاسم المرفوع بعد لولا، ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيدٌ لأكرمتك" وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء. وهناك بعض الأدلة من القرآن أشارت أنه ليس مرفوعًا بـ "لولا" وتقديره "لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتك" كما قال تعالى ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النّور، ولا الظِّلُّ ولا الحرور﴾ فاطر 19-

---

[40] المصدر السابق، 56/1

[41] المصدر السابق، 56/1

[42] الفراء، معاني القرآن، 35/2

[43] وهذا ما يذهب إليه الأخفش، انظر حمدة عبدالله أبو شهاب، الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري، عمان: دار الضياء، 2007، ص 43

[44] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 375/3-376

[45] المصدر السابق، 71/1

22، ﴿فلا اقتحم العَقَبَةَ﴾ البلد 11 أي لم يقتحم، ﴿فلا صدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾ القيامة 31 أي لم يصدِّق ولم يصلِّ[46].

وفي باب عامل النصب في المفعول فذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب كان الفعلُ والفاعلُ جميعًا نحو "ضرب زيدٌ عمرًا"، وبعضهم يقولون أن العامل هو الفاعل، وقال هشام بن معاوية[47] إذا قلت "ظننت زيدًا قائمًا" تنصب "زيدًا" بالتاء و "قائما" بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى ان العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا[48]. واستدل الكوفيون بقول تعالى ﴿ألقيا في جهنّم﴾ ق 24، فثنى وإن كان الخطاب لملكٍ واحد وهو ملكٌ خازنُ النار لأن على معنى ألقِ ألقِ والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال فدلّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد[49]. فاحتج البصريون أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تاثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل[50].

وفي مسألة الزنبورية، كما سأل الكسائي سيبويه "قد كنتُ أظُنّ أنّ لسعة العقرب أشد من الزنبور، فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها؟ فجواب سيبويه "فإذا هو هي" ولا يجوز النصب، فأخطأه الكسائي بقول "العرب ترفع ذلك كله وتنصبه"، فدفع سيبويه قوله بالاستشهاد القرآني ﴿ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين﴾ ، ﴿ فإنما هي زجرة واحدة ﴾، ﴿ فإذا هم خامدون﴾ وكأنها هي وما بعدها مبتدأ وخبر، أما النصب فيكون على الحالية وتوجيهه ضعيف[51]. ووجدنا أن الفراء تابع الأخفش في رفع ما بعد (إذا) و (إنْ) الشرطية في قول تعالى ﴿إذا السماءُ انشقت﴾ و ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك﴾ و ﴿وإن امرؤٌ هلك﴾ مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب سيبويه وجمهور البصريين[52].

وقرأ جمهور البصريين (فأصدّق وأكنْ)[53] في الآية ﴿لولا أخرّتني إلى أجلٍ قريب فأصدّقَ وأكنْ من الصالحين﴾ المنافقون 10، وقراء الفراء (فأصدّق وأكونَ) وردّ قراءة الجمهور فقال "كيف جزم (وأكنْ) وهي مردود على فعل منصوب؟ فالجواب، أن الفاء لو لم تكن في فأصدّق كانت مجزومة، فلما رددت (وأكنْ) ردّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء، ومَن أثبت الواو ردّه على الفعل الظاهر فنصبه، وهي في قراءة عبدالله (وأكونَ من الصالحين)[54].

---

[46]المصدر السابق، 79/1

[47]صاحب الكسائي

[48]ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 82/1

[49]المصدر السابق، 83/1

[50]المصدر السابق، 84/1

[51]شوقي ضيف، ص 58

[52]ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت. 10/9، ابن هشام، مغني اللبيب، بيروت: المكتبة العصرية، 1999م ص 643، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 371/2

[53]قراءة الخليل، انظر سيبويه، الكتاب، تحقيق د. إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م، 117/1

[54]الفراء، معاني القرآن، 61/3

وفي مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه، ذهب الكوفيون إلى أن قول العرب "زيدًا ضربته" منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدّر والتقدير "ضربت زيدًا ضربته". فاحتج الكوفيون إنه منصوب بالفعل الواضع على الهاء، وذلك لأن الهاء العائد (المكنيُّ) هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبًا به كما قالوا "أكرمت أباك زيدًا" و "ضربت أخاك عمرًا". وأما البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدر دلالة على ظاهر فيه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه وأما المثال "أكرمت أباك زيدًا" فإنتصاب زيد على البدل لأن متأخّرا عن المبدل منه " أباك" [55]. أي أن العامل في البدل غير العامل في البدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في عامل البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه، كما في قول تعالى ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ الأعرف 75، (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، وكما في قول تعالى﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ الزخرف 33، فـ(لِبُيُوتِهِمْ) بدل من قوله (لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ) فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلّ على أنه في تقدير التكرير، وأما في البدل غير العامل في المبدل منه[56]. وفي باب أولى العاملين في التنازع، ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو "أكرمني وأكرمتُ زيدًا" و "وأكرمتُ وأكرمني زيدٌ" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وأما البصريون فذهبوا إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى وحجة البصريين كما في الآية ﴿آتُوْنِيْ أفرغْ عَلَيْهِ﴾ الكهف 96، إعمال الفعل الثاني وهو (أفرغ) ولا الأول، لو فعل الأول لقال (أفرغه عليه)، وقال تعالى ﴿ هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ الحاقة 19، فأعمل الثاني وهو (اقرأوه)، وقال تعالى ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب 35، فلم يعمل الآخر فيما أعمل في الأول استغناء عنه بما ذكره قبلُ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُ﴾ التوبة 3، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك[57]. فاستغنى بخبر الثاني عن الأول مثل قوله تعالى ﴿حتى توارتْ بالحِجَابِ﴾ ص 32، يعني "الشمس" لم يُذكر، وكذلك في الآية ﴿كلُّ مَنْ عليها فانٍ﴾ الرحمن 26، يعني الأرض[58]. وفي باب "نعم" و "بئس" أفعلانِ هما أم اسمان؟ رأى الكوفيون أنهما اسمان مبتدآن، وقال بعض

---

[55] المصدر السابق، 85/1

[56] المصدر السابق، 86/1

[57] المصدر السابق، 94/1

[58] المصدر السابق، 97/1

العرب "يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصير" فنداؤهم "نعم" يدل على الاسمية كقول تعالى﴿ألاّ يسجدوا لله الذي يُخرِجُ الخبءَ في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تُعلنونَ﴾ النمل 25، أي يا هؤلاء اسجدوا، وقال بعض العرب "ألست بنعمَ الجارُ يؤلِف بيتَه" و "نعمَ السير على بئسَ العير" و "والله ما هي بنعم المولودة" التقدير ألستُ بجارٍ مقول فيه، والله ما هي بمولودة مقولٍ فيها نعم المولودة، أو التقدير "والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه" إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقول تعالى ﴿أن اعملْ سابغاتٍ﴾ السباء 11، أي دروعا سابغاتٍ، ﴿ وذلك دينُ القَيّمة﴾ البينة 5، أي الملّة القيمة، وقال تعالى ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ الزمر 3، أي يقولون: ما نعبدهم، وقال تعالى ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾غافر 7، وقال تعالى ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ۖ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ الرعد 23-24، أي يقولون: سلام عليكم، وقال تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ البقرة 127، أي يقولون: ربنا[59]. وأما البصريون فذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفانِ، والدليل كما في قول العرب (نعما رجلين) و (نعموا رجالًا) و (نعم الرجلُ) و (بئسُ الغلامُ) و (نعمَ رجلًا زيدٌ) و (وبئس غلاما عمروٌ) و (بئست الجارية) و (نعمت المرأة) فدلّ على أنّها فعل. وبعض يقول أن التاء يختص بها الفعل ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف في قول العرب (رُبّتْ) و (ثُمّتْ) و (لاتَ) كما في قول تعالى ﴿ فنادوْا ولاتَ حِيْنَ مناصٍ﴾ ص 3، أي ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام وحكى أنهم يزيدون ألتاء على (حين) و (أوان) و (الآن) فيقولون: تحينَ كذا، وتأوان كذا وتالآن، كما في الشعر: *العاطفون تحينَ ما مِنْ عاطفً* * *والمطعِمون زمانَ المطعمُ* [60].

وفي باب "أفعل" في التعجب، اسم هو أو فعل؟ ذهب الكوفيون أنّه اسم نحو (ما أحسنَ زيدًا) والدليل أنّه اسم جامد لا يتصرف وجب أن يلحق بالأسماء، والدليل آخر على أنها اسم أنّه يدخله التصغير، كما قال الشاعر: يا **ما أمَيْلِحَ** غِزْلانًا شدَنَّ لنا * مِنْ هاؤليّائكُنَّ الضّالِ والسّمُرِ، الشاهد **ما أمَيْلِحَ**[61]. وأما البصريون فذهبوا إلى أنه فعل ماضٍ[62] والدليل إذا وُصِل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو (ما أحسنني عندك، وما أظْرَفتني في عينك) ونون

---

[59] المصدر السابق، 112/1

[60] المصدر السابق، 107/1

[61] المصدر السابق، 123/1

[62] ذهب إليه الكسائي من الكوفيين

الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم نحو (أرشدَني، وأسعدَنِي، وأبعدني) ولا تقول في الاسم (مُرشِدُنِي، مُسعدُنِي، وردّ البصريون قول الكوفيين أن نون الوقاية قد دخلت على الاسم نحو (قدني، قطني) ليس صحيح لأنهما من الشاذ لا يعرج فهما في الشذوذ بمنزلة مني وعني[63]. والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظًا لا معنىً من حيث متوجّهًا إلى المصدر، فهم رفضوا عن ذكر المصدر هنا، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغّروا الفعل لفظًا ووجهوا التصغير إلى المصدر وجاز تصغيرُ المصدرِ بتصغير فعله لأن الفعل يقوم في الذكر مقام المصدره لأنه يدل عليه بلفظه كما قال تعالى ﴿ولا يحسبنَّ الذين يَبْخَلُوْنَ بما آتَاهم الله من فضله هو خيرًا لهم﴾ آل عمران 180، قوله (هو) ضمير لـ (البخل) وإن لم يكن مذكورًا لدلالة (يبخلون) عليه[64]. القول في تقديم خبر "ليس" عليها، ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها لأن "ليس" فعل غير متصرّف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، وأما البصريون فذهبوا إلى أنّ جواز تقديم خبرها عليها كما في قول تعالى ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ هود 8، أي قدّم المعمول خبر (ليس) على (ليس)، فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بـ "مصروف" وقد قدّمه على "ليس" ولو لم يجز تقديم خبر "ليس" على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[65]. والقول في عمل "إنِ" المخففة النصبَ في الاسم، ذهب الكوفيون إلى أن "إنِ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم والحجة لأن المشددة إنما عملت بسبب أشبهت الفعل الماضيَ في اللفظ وهو على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح فإذا خُفّفت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل والدليل على صحة الإعمال قوله تعالى ﴿ وإنْ كُلًا لَماَ ليوفينّهم ربك أعمالهم﴾ هود 111، في قراءة مَنْ قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير وروي أبو بكر عن عاصم بتخفيف "إن" وتشديد "لمّا". وقول تعالى ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ طه 89، أي (أنه لا يرجع إليهم قولًا إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف وهي: لان، قد، سوف، السين كما في قول تعالى ﴿ عَلِمَ أَنْ سيكونُ مِنكُمْ مَرضى﴾المزمل 20[66]. والقول في تقديم معمول اسم الفعل عليه، ذهب الكوفيون إلى أن (عليك) و (دونك) و (عندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عيه نحو (زيدًا عليك) و (عمرًا عندك) و (بكرًا دونك) والحجة قول تعالى ﴿كتاب اللهِ عليكُمْ﴾ النساء 24، والتقدير فيه عليكم كتابَ اللهِ أي ألزموا كتابَ اللهِ فَنُصِبَ (كتاب الله) بـ (عليكم)

---

[63] الفراء، معاني القرآن، 127/1

[64] المصدر السابق، 134/1

[65] المصدر السابق، 152/1

[66] المصدر السابق، 182/1-183

فدل على جواز تقديمه واحتجوا أيضًا بالشعر: يا أيّها المائح دلوي دونكاَ * إني رأيتُ النّاسَ يحمدونَكا، التقدير فيه (دونك دلْوي) فـ (دلوي) في موضع نصب بـ (دونك) فدلّ على جواز تقديمه. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها[67] لأن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل، لأنها عملت عمله لقيامه مقامهفيتبغي أن لا تتصرف تصرّفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وأما قول أنّ ﴿كتاب اللهِ عليكُمْ﴾ فليس له الحجة بل (كتاب الله) ليس منصوبًا بـ (عليكم) وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدّر والتفدير فيه (كتبَ كتابَ الله عليكم) وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه[68]. وفي باب هل يقع الفعل الماضي حالًا فذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا[69] بدليل قول تعالى ﴿أو جاؤوكُمْ حصِرت صُدُورُهم﴾النساء 90، فـ (حَصِرتْ) فعل ماض وهو في موضع الحال وتقديره (حصِرةً صُدورُهم)، وقول تعالى ﴿وَإِذ قَالَ اللهُ يا عِيْسَى ابن مريمَ﴾ المائدة 116، والدليل من الشعر: *وإنّي لَتعروني لذكراكِ نُفضةٌ *كما انْتُفضَ العصفورُ* ***بلّله*** *القطرُ*، فـ (بلّله) فعل ماض وهو في موضع الحال فدلّ على جوازه[70]. وأما البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالًا، وردّ الحجة من الكوفيين في قول تعالى ﴿أو جاؤوكُمْ حصِرت صُدُورُهم﴾ أن تكون هي صفة لـ (قوم) المجرور في أول الآية ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ أو الوجه الثاني أن تكون صفة لـ (قوم) مقدر ويكون التقدير فيه (أو جاؤوكم قومًا حصِرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالًا بالإجماع، والوجه الثالث أن يكون خبرًا، كأنه قال (أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال حصرت صدورهم)، والوجه الرابع أن يكون محمولًا على الدعاء لا على الحال، كأنه قال (ضَيَّقَ الله صدورهم)[71].

وفي قول هل تقع "مِنْ" لابتداء الغاية في الزمان، فذهب الكوفيون إلى أنّ "مِنْ" يجوز استعمالها في الزمان والمكان بدليل من قول تعالى ﴿لَمَسجدٌ أُسِّس على التَّقْوَى مِن أَوَّلِ يَوم أَحَقَّ أن تقوم فيه﴾ التوبه 108، و (أول يوم) من الزمان، وأما البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان لأن اتفاق لديهم أنّ (مِنْ) في المكان نظير "منذ" في الزمان لأن "مِن" وُضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ "مذ" وُضِعت لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان نحو (ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجمعة) فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة. وكذلك هذه الآية تقديره مِنْ تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامَه كما في قول تعالى ﴿ واسأَلِ القريةَ الّتِي كُنَّا

---

[67] ذهب إليه الفراء من الكوفيين

[68] المصدر السابق، 212/1

[69] ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من البصريين

[70] الفراء، معاني القرآن، 234/1

[71] المصدر السابق، 235/1

فيها والعيرَ التي أقبلنا فيها﴾ يوسف 82، والتقدير فيه أهل القرية وأهل العيرِ[72]. وفي باب هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟ فذهب الكوفيون إلى الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، والحجة من قول تعالى ﴿حتَّى إذا جاؤوها وفُتِحتْ أبوابُها﴾ الزمر 73، فالواو زائدة لأن التقدير فيه (فتحت أبوابها) لأنه جواب لقوله ﴿حتّى إذا جاؤوها﴾، في صفة سوقِ أهل النار ولا فرق بين الآيتين كما في قوله تعالى ﴿حتىّ إذا فُتِحت يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كلِّ حدبٍ ينسِلون واقترب الوعدُ الحقُّ﴾الأنبياء 96-97، فالواو زائدة لأن التقدير فيه (اقترب) لأنه جواب لقوله تعالى ﴿حتّى إذا فُتحت﴾، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز لأن الواو في الأصل حرف وُضِع لمعنىً، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله، ورد الأنباري أن الآية لدى الكوفيين لا حجّة لهم لأن الواو في قول تعالى ﴿حتّى إذا فُتحت﴾ عاطفة وليست زائدة وأما جواب (إذا) فمحذوف فالتقدير فيه (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا) لأن العرب قد تترك في مثل هذا الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام[73]. ولعل فيما يشهد البصريين والكوفيين شهادةً قاطعةً لأنهم لم يكن دافعهم إلى الطعن والنقص بل دافعهم إلى الرغبة الشديدة في تحري وتثبت استنباط أحكام القواعد النحوية القرآنية كالمصدر الأول والأساسي في فصاحة لسان العرب.

الحجج النحوية والمنطقية لدى الأنباري

قد تحدث ابن الأنباري الكوفي الخالص عن الخلاف بين رأيي البصريين والكوفيين في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" وكان منهجه منهجًا نحويًا فلسفيًا واسعًا لأنه من أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية، وكان عقله أكثر منطقية وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة[74] ، وهو الكوفي نابه كثير الحفظ واسع الاطلاع واتُّفق بين النحويين أنّه كان أكثر الكوفيين حفظًا للغة والشواهد[75] كما قال أبو القالي "كان ابن الأنباري يحفظ ثلاثمئة ألف بيت شاهد في القرآن، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين"[76]. وموقفه في السماع أو النقل موقفًا شديدا كما قوله "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[77] . لو نلتفت إلى المنهج الكوفي كما يصوره الأنباري في الإنصاف فوجدنا أنه على المذهب البصري عندما تحدث عن القواعد النحوية كان كلامه اعتمادًا كثيرًا على الثقافة الكلامية والقياس المنطقي حتى لم يؤيد آراء

---

[72] المصدر السابق، 246/1

[73] من جواب الخليل عندما سُئل "أين جوابُها؟"، انظر سيبويه، الكتاب، 119/3-120

[74] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 239، صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التفكير النحوي العربي، القاهرة: دار السلام، ص 11-43

[75] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي: أبو ظبي، 2002، ص 208

[76] ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982، 230/2

[77] الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، بيروت:دار الفكر، 1971م. ص 81

الكوفيين إلا في سبع مسائل فحسب[78] من مائة وعشرين مسألةً[79] كما ورد في قوله "... وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف"[80] .

وتبدأ الباحثة حجة الأنباري في باب هل المبتدأ مرفوع بالإبتداء أم لا، قد ردّ ابن الأنباري الآية استدل الكوفيون بها ﴿ أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ الإسراء 110، و﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ النساء 78. وردّ الأنباري رأي الكوفيين بأن حجتهم ليست سالمة لأن الفعل بعد "أيًا ما" و "أينما" مجزوم بـ "أيًا ما" و "أينما" وإنما هو مجزوم بـ "إنْ" و "أيًا ما" و "أينما" نابا عن "إن" لفظًا، وإن لم يعملا شيئا بل هو نابت عن "إنْ" لفظا عملا، ولكن جاز أن يعمل كلّ واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه بخلاف هاهنا[81]. ويأتي بحجة المنطق عندما قارن بين الابتداء والسيف، بقول أن السيف يقطع في محلّ ولا يقطع في محل آخر وكذلك الابتداء لا يعمل وإلا في المبتدأ[82]. وردّ الأنباري قول الكوفيين بأن لا يجوز تقديم الخبر عل المبتدأ واستدلال بالآية ﴿ فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾ طه1، فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرًا لفظًا، لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخيرن كما قال زهير: *من يلقَ يومًا على عِلاَّته هَرِمًا * يلقَ السَّماحةَ منهُ والنّدى خُلُقًا* ، الشاهد: "على علاته هرمًا" حيث قدّم الضمير في "علاته" على الاسم المتأخر "هرمًا". ودليل آخر إشارة إلى أنّ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بقول تعالى ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات﴾ تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرًا لا لفظًا، والضمير متى تقدم تقديرًا لا لفظًا أو تقدم لفظًا لا تقديرًا فإنه جواز، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظًا وتقديرًا[83].

كان ميوله إلى البصريين استمرارا حينما وافق مع البصريين في أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول معا. واجاب الأنباري أن هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه لأن الفاعل اسم وأصل الاسم لا يعمل. وأما قولهم "لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكتاب يجب أن يليه ولا يفصل بينه" وردّ الأنباري هذا القول بقول هذا باطل لأن إذا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال (إن في الدار لزيدًا) و (إنّ عندك لعمرًا) قال تعالى ﴿ إنّ في ذلك لآية﴾ الحجر 77، وقال

---

[78]مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 19، صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التفكير النحوي العربي، القاهرة: دار السلام، ص 71-82

[79]انظر المقدمة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 11

[80]المقدمة في نفس المصدر، ص 12

[81]ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 51/1

[82]المصدر السابق، 54/1

[83]المصدر السابق، 71/1



تعالى ﴿ إن لدينا أنكالًا﴾ فنصب بـ (إن) وإن لم تَلِه[84] أي المفعول. وكذلك دون الموافقة مع الكوفيين في ناصب الاسم المشغول عنه (زيدًا ضربته) أي (زيدًا) منصوب بالفعل الواقع على الهاء، لأن انتصاب (زيدًا) على البدل، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه، إذ لا يجوز أن يكون البدل إلاّ متأخرًا عن المبدل منه، ولا يجوز ان يتقدم البدل على المبدل منه لأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما اظهر في المبدل منه كما في قول تعالى ﴿ولولا أن يكون الناسُ أمّةً لجعلنا لمن يكفر بالرحمنن لبيوتهم سُقُفًا من فضة﴾ الزخرف 33، (لبيوتهم) بدل من (لمن يكفر بالرحمن)، فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلّ على أنه في تقدير التكرير، وان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[85].

وأما في باب التنازع زعم الأنباري أن الكوفيين كانوا يُعنون بالإبتداء لأن لو هم أعملوا الثاني كقولهم (لو اعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، جوزنا ذلك أي الاضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره، لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب كقول تعالى ﴿والحافظين فروجَهم والحافظات، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ الأحزاب 35 .فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال الله تعالى أ﴿ن الله بريء من المشركين ورسولُه﴾ التوبة 3، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك[86]. وفي قول أن (نعم) و (بئس) أفعلان هما أم لا، فالكوفيون ذهبوا إلى أنهما إسمان مبتدآن، وأما البضريون فيرون أنهما فعلان ماضيان يتصرفان. قال الأنباري أنهما فعلان لا اسمان ورد كلام الكوفيين أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية مثال من قول العرب "نعم السيرُ على بئسَ العير" أي (نعم السير على عيرٍ مقولٍ فيه: بئس العير) أي بجار "مقول فيه: نعم الجار"[87] ورد قول الكوفيين "أن النداء لا يكون ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى ندا "ينفك عن أمر أو نهي" بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي. ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعل) في التعجب اسم، وأما البصريون فيرون أنها فعلٌ ماض، فقال الأنباري "أن قول الكوفيين دليل على أنه اسم أنه لا يتصرف" وجواب من الأنباري عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم فإنا أجمعنا على أن "ليس" و "عسى"

---

[84] المصدر السابق، 84/1

[85] المصدر السابق، 86/1

[86] المصدر السابق، 87/1

[87] المصدر السابق، 112/1

فعلان فهما يتصرفان، وإنما لا يتصرف فعل التعجب لديهم لوجهين أولا: أنهم لم يضعوا للتعجب حرفًا يدل عليه جعلوا له صيغة لا يختلف لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمن معنى ليس في أصله، وثانيا: لم يتصرف لأن المضارع يحتم زمانين الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظا يحتمل الاستقبال لئلا يصير اليقين شكا، وأما قول العرب (ما أملح ما يخرج هذا الغلام) و (ما أطول ما يكون هذا) فلا يقال ذلك حتى يُرى فيه مخيلة ذلك، فدلّك ما رأيت في وقتك على ما يكون بعد ذلك، فكأنك قد شاهدته موجودًا[88]. ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكره لأنه لا يختص زمانًا بعينه، فلهذا منعوه من التصرف، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما في (ليس) و (عيسى)[89]. ودليل آخر أنّه اسم تصحيح عينه في (أقومَه وما أبيعه) فقال الأنباري التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصحح كما صحّح من حيث إنه غلب عليه شَبهُ الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن الأسماء التي لا تتصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء أي من قول الأنباري فهمنا أن تصحيح العين في نحو (ما أقومه) و (ما أبيعه) لا يخرجه عن أن يكون فعلا، دليل على أن تصحيحه غير مستنكرٍ في كلامهم كما جاءت أفعال متصرفة مصححة نحو قول العرب (أغيلت المرأة) و (أغيمت السماء) و (استحوذ يستحوذ) كما قال تعالى (استحوذ عليهم الشيطان)[90] و(ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين)[91] وقرأ الحسن البصري (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزينتْ)[92] على وزن أفعلت[93]. القول في تقديم خبر (ليس) عليها[94] يرى الكوفيون أنه لا يجوز وأما الصريون يجوّزون ذلك كما يجوز في تقديم خبر كان عليها. ورد الأنباري قول البصريين قد استدل بقول تعالى ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لا حجة فيه ولا نسلم لأن (يوم) متعلق بـ "مصروف"، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتدأء، وإنما سلم أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قول تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ هود 8 وتقديره (يلازمهم يوم يأتيهم العذاب) لقول تعالى ﴿ولئنْ أخرنا عنهمُ العذابَ إلى أُمّةٍ معدودة ليقولنّ ما يحسبهُ﴾ وأما ابن الأنباري فما وافق بهذا

---

[88] المصدر السابق، 132/1

[89] المصدر السابق، 132/1

[90] المجادلة 19

[91] النساء 141

[92] يونس 24

[93] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 138/1

[94] مسألة 18

القول ويقول أن ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ فلا حجة فيه لأن (يوم) مصروف ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعراج قوله تعالى ﴿هذا يومَ ينفع الصادقين صِدقُهم﴾ المائدة 119 (يوم) في موضع رفع وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل. القول في عمل "إن" المخففة النصبَ في الاسم[95]، يرى الكوفيون أن (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وأما البصريون فيرون أنها تعمل. جواب الأنباري لكلمة الكوفيين (إنما عمِلت لشبه الفعل لفظا، فإذا خُفّفت زال شبهها به فبطل عملها) فقال لهم هذا باطل لأن (إنّ) إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى، لو خُفّفت صارت بمنزلة فعل حُذف منه بعضُ حروفه وذلك لا يبطل عمله نحو "ع الكلام" و "شِ الثوبَ" و "لِ الأمرَ" وما أشبه ذلك، ولا تُبطل عمله[96].

والقول في تقديم معمول اسم الفعل عليه، الكوفيون يجوّزون ذلك نحو (زيدًا عليك)، و (عمرًا عندك) و (بكرًا دونك) كما في الشعر (يأ يها المائح دلوِي دونكا). جواب الأنباري لقول الكوفيين ودليلهم من الشعر أن كلمة "دلوى" ليس في موضع نصب ولكنه لا يكون منصوبًا بـ (دونك) وإنما هو منصوب بتقدير فعل، كأنه قال (خذْ دلوي دونك) و (دونك) مفسّر لذلك الفعل المقدر. واما قولهم "إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل " هذا فاسد " قال الأنباري لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يشتحق في الأصل ان يعمل النصبن وهو متصرّف في نفسه فتصرّف عمَلَه، وأما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل انصب، وإنما أعملتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرّفة في نفسها فينبغي أن لا يتصرف عملها[97]. وفي مسالة هل يقع الفعل الماضي حالًا فيرى الكوفيون أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا، وأما البصريون فيرون أنّه لا يجوز أن يقع حالا. قول الأنباري أما احتج الكوفيون أن (حصرت) في قول تعالى ﴿ أو جاؤوكم حَصِرت صدورهم﴾[98] فلا حجة لها لأنها تكون صفة لـ (قوم) المجرور في أول الآية وهو قول تعالى ﴿ إلا الذين يصلون إلى قومٍ ﴾ [99]، ورد أيضا بقولهم "إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أن يقوممقام الحال" وهذا لا يستقيم لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل بدل عليه كقول تعالى ﴿ وإذْ قال الله يا عيسى ابن مريم﴾ المائدة 116، فلا يجوز فيما عداه، لأنه على الأصل أي ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماض مقام المستقبل ينبغي أن يقام مقام الحال، لأن المستقبل

---

[95] مسألة 24

[96] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 192/1

[97] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 216/1

[98] النساء 90

[99] النساء 90

فعل كما أن الماضي فعل، فجنس الفعليّة مشتمل عليهما، وأما الحال فهي اسم، وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب ان يقوم مقام الاسم[100].

وفي مسالة هل تقع "من" لابتداء الغاية في الزمان، يجوز الكوفيون استعمالها في الزمان والمكان، وأما البصريون فذهبوا إلى أنها لا يجوز استعمالها في الزمان. وقال الأنباري أن قول الكوفيين دليل في تجويزه من قول تعالى ﴿ من أوّل يومٍ أحقُّ ان تقوم فيه﴾ التوبة 108، فلا حجة فيه لأن التقدير (من تأسيس أول يوم) فحذف المضاف وقام المضاف كما قول تعالى ﴿واسأل القرية التي كُنّا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾يوسف 82، والتقدير فيه (أهل القرية وأهل العير[101]، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقال تعالى ﴿ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ بالله﴾ [102]. وفي باب القول هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟ فيجوز الكوفيون بذلك وحجة عنهم من قول تعالى ﴿ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها﴾ الزمر 73 فالواو زائدة لأن التقدير فيه (وفتحت أبوابها) لأنه جواب لقوله (حتى إذا جاؤوها) في صفة سوق أهل النار ولا فرق بين الآيتين كما في قوله تعالى ﴿ حَتيَّ إِذَا فُتِحَت يَأجُوجُ وَمَأجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدْبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الوَعدُ الحقُّ﴾ الأنبياء 96–97 فالواو زائدة لأن التقدير فيه (اقترب) لأنه جواب لقوله تعالى (حتّى إذا فُتحت)، وأما البصريون فلا يجّوزون ذلك، بالنسبة الآية ﴿ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها﴾ [103]فقال الأنباري لا حجة لها لأن الواو في قوله (وفتحت أبوابها) عاطفة وليست زائدة، وأما جواب (إذا) فمحذوف، والتقدير فيه (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا زنعِموا، وكذلك قول تعالى ﴿ حَتيَّ إِذَا فُتِحَت يَأجُوجُ وَمَأجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدْبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الوَعدُ الحقُّ﴾ [104] الواو فيه عاطفة، وليست زائدة والجواب محذوف، والتقدير فيه (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا "يا ويلنا، فحذف القول)[105].

ومن سبع المسائل مما أيّدها الأنباري قول الكوفيين، وهي: أولًا، المسألة العاشرة[106] التي عرضت للخلاف بين الفريقين في "لولا"، إذ ذهب الكوفيون إلى أنها الرافعة للاسم بعدها، والبصريون إلى أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء، ووافق الأنباري بالكوفيين أن "لولا" ترفع الاسم بعدها "لولا زيد لأكرمتُك" ورد قول البصريين إن الحرف إنما يعمل إذا كان

---

[100]الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 239/1

[101]المصدر السابق، 346/1

[102]البقرة 177

[103]الزمر 73

[104]الأنبياء 96-97

[105]الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 409/1

[106]المصدر السابق، 74/1

مختصًا، و"لولا" حرف غير مختص، ورد البصريين بقول أن "لولا" غير مختص بحجة أن "لو" التي في هذا البيت ليست مركّبة مع "لا" نحو "لولا زيد لأكرمتك"، وإنما "لو" حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و "لا" معها بمعنى "لم"، لأن "لا" مع الماضي بمنزلة "لم" مع المستقبل نحو "قد رميتهم لو لم أحدّ" كقول تعالى ﴿ فلا اقتحم العقبة﴾ البلد 11، أي لا يقتحم العقبة، وقول تعالى ﴿فلا صدّق ولا صلّى﴾ القيامة 31، أي لم يصدّق ولم يُصَلِّ كقول الشاعر: *إنْ تغْفِرِ اللهم تغفرْ جمًا * وأيُّ عبدٍ لك لا ألَمَّا*، والشاهد" لا ألَمَّا" معتبرًا أن "لا" بمعنى "لم"، والفعل الماضي بمعنى المضارع أي أنّ الشاعر أراد القول "لم يلمّ"[107] وكذلك مثال استدل البصريون به "لولا حُدِثْتُ" أي لو لم أحدّ دلّ على أنّ "لولا" هذه ليست "لولا" التي وقع فيها الخلاف، فدلّ على أنّها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب ان تكون عاملة[108] . وثانيًا، المسألة الثامنة عشرة[109]، التي عرضت للخلاف بينهما في تقديم خبر ليس عليها إذ ذهب الكوفيون إلى منعه البصريون إلى جوازه، وقال الأنباري "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون"[110] وأما الجواب عن كلمات البصريين في قوله تعالى﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾هود 8، فلا حجة لهم فيه لأنا لا نسلم أن (يوم) متعلّق بـ "مصروف"، ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالإبتداء، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقُهُم﴾ المائدة 119 فإن (يوم) في موضع وُفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك هاهنا. وثالثًا، المسالة السادسة والعشرون[111] التي دار الخلاف فيها حول لام "لعل" الأولى إذ قال الكوفيون بأصالتها والبصريون بزيادتها كما قال الأنباري "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون"[112] وأما الجواب عن كلمات البصريين "إنا وجدناهم يستعملونها كثيرًا في كلامهم بغير لام" بدليل ما أنشدوه من الأبيات" فقلنا إنما حذفت اللام من "لعل" كثيرًا في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلعبت العربُ بهذه الكلمة، فقالوا "لعلّ" و "لعلْن" و "لعنَّ" – بالعين غير معجمة– قال الشاعر: حتى *يقول الجاهلُ المنطقُ * لَعَنَّ هذا معه مُعَلّقُ*[113] . ورابعًا، المسألة السبعون[114] التي دار الخلاف فيها حول "ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر" فقال الكوفيون بجوازه، والبصريون بعدم جوازه وقال الأنباري "والذي أذهب إليه في هذه المسألة

---

[107] انظر إلى هوامش المصدر السابق، 80/1

[108] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 79/1-80

[109] المصدر السابق، 151/1

[110] المصدر السابق، 153/1

[111] المصدر السابق، 31/2

[112] المصدر السابق، 206/1

[113] التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 422/10، وسرّ صناعة الإعراب 442/2، كلاهما نقلًا من ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 206/1

[114] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 196/2

مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوّته في القياس[115] وأما الجواب عن كلمات البصريين "إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدي إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل" فهو "هذا يبطل بحذف الواو من "هو" لأن لو تقول (غزا هُوَ) فيكون توكيدًا للضمير المرفوع بأنه فاعلٌ، فإذا حُذف الواو والتُبس الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول، نحو (غزاهُ)[116]. وخامسًا، المسألة السابعة والتسعون[117] التي أوضحت الخلاف في موضع الضمائر المتصلة بولا، الياء والكاف، فذهب الكوفيون إلى أنه رفع، والبصريون إلى أنه جر بلولا وقال الأنباري "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون"[118] وقول البصريين أن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع لا نسلم، فإنّه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض، ألا ترى أنه يجوز أن يقال (ما أنا كأنت) و (أنت) من علامات المرفوع، وهو هاهنا في موضع مخفوض فكذلك هاهنا الياء والكاف عن علامات المخفوض، وهما في (لولاي) و (لولاك) من علامات المرفوع[119]. وسادسًا، المسألة الحادية والمائة[120] التي أوضحت الخلاف في مرتبة الاسم المبهم نحو (هذا، وذلك) في التعريف من الاسم العلم، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، والبصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، وقال الأنباري "والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون"[121] وأما الجواب عن كلمات البصريين "إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره" فهو "وكذلك الأصل في جميع المعارف، ولهذا يُقال: حدُّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس...إلخ"[122] ، وسابعًا، المسالة السادسة والمائة[123] التي تتعلق بقولهم: رأيت البكر، بفتح الكاف، إذا وقف عليها في حالة النصب، وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه والبصريون إلى عدم جوازه. وقال الأنباري "والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون" وأما الجواب عن كلمات البصريين "إن أول أحوال الكلمة التنكير، فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تلزم الكلمة"[124] فهو هذا فاسد لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على

---

[115] المصدر السابق، 47/2

[116] المصدر السابق، 47/2

[117] المصدر السابق، 215/2

[118] المصدر السابق، 198/2

[119] المصدر السابق، 198/2

[120] المصدر السابق، 215/2

[121] المصدر السابق، 216/2

[122] المصدر السابق، 216/2

[123] المصدر السابق، 234/2

[124] المصدر السابق، 237/2

حالة التنكير لا يستقيم لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه فلا يجوز العين لعدم التقاء الساكنين...إلخ)[125].

ويرى مهدي المخزومي أن هذه المسائل السبع "إشارة واضحة أن الأنباري تأثر شديد بآراء البصريين وهذا كلها صوّرنا قوة تمسكه بالأساليب البصرية حتى اضطره أن يقف إل جانب البصرية، ويحتج لآرائهم ضد أصحابه مضعفا حجج أصحابه المنطقية متمسكًا بما تمسك به الكوفيون من سماع"[126]، وهناك دليل قوي أنه قد تأثر بالبصريين في قوله "إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياسٌ" وأضاف "إذا بطل أن يكون النحو روايةً ونقلًا وجب أن يكون قياسًا وعقلا".

الدراسة النقدية في التفكير النحوي واتجاهاته

ومما سبق يتضح لنا أن اللحن في القراءات كان عاملا في وضع قواعد النحو العربي، ويقتضي هذا الضوء العلمي في ارتقاء العقول العربي حيث بداية التأويل والتقدير والحذف والطعن عند العرب. وفي حالة غياب العامل ووجود الأثر لابد من الافتراض أو التأويل لإيجاد سبب أو عامل متوهم لمعرفة هذا الأثر حتى يواكب القاعدة النحوية أن لكل معمول عامل فلا يوجد عامل بدون عمل ولا عامل بدون معمول[127]. معتمدا على ما ذكرنا سابقا، كان الخليل يكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها[128] فمثال في مسألة المبتدأ والخبر من ذلك العامل في المبتدأ والخبر في الآية ﴿السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما﴾ المائدة 38 ، اعتمد سيبويه[129] على أنّ الخبر فيه مبني على الإضمار، لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون خبريًا لا طلبيًا ولذلك لم يجعل الأمر خبرًا عن السارق، بل جعل الخبر محذوفًا تقديره في الفرائض أو فيما فُرض عليكم، فإن هذه الآية لم يُبن على الفعل[130] بل الاسم وجاء من الآيات الأخرى من قول تعالى﴿مثلُ الجنّة التي وُعِدَ المتّقون﴾ محمد 15، ﴿فيها أنهارٌ من ماءٍ﴾ ؟، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ النور 2، أن الأشيع عند العرب والقراء هو الرفع كما وضح سيبويه[131] (أما زيدٌ فسلامٌ عليه) (وأما الكافرُ فلعنة الله عليه) فالمرفوع في (زيدٌ) و (الكافرُ) لأن هذا ارتفع بالابتداء. يتجلى لنا أن ما يحمله سيبويه من هذا التحليل من دقة

---

[125]المصدر السابق، 238/2

[126]مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 446

[127]صالحة يعقوب، نظرية العمل في النحو العربي دراسة تحليلية ونقدية، رسالة الدكتورة،الجامعة ةالإسلامية العالمية بماليزيا، 2005، ص 2

[128]شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 45

[129]سيبويه، الكتاب، 71/1، كما قرأ ابن مسعود انظر السيوطي، همع الهوامع شرح الجميع الجوامع في علم العربية، بيروت: دار المعرفة، د.ت. 168/1

[130]المصدر السابق، 196/1

[131]المصدر السابق 1/ 142-143

الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها أي بمعنى أن "الكتاب" لسيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب بل أساليب ودقائقها التعبيرية حيث ربط الفكرة بعلم الفقه وأصوله[132]. كان يعتمد سيبويه على السماع على الأساس الذي وضعته مدرسته ودليل من ذلك أن معظم من أوائل القراء هم من النحاة، ومن هؤلاء ناصر بن عاصم وعمرو بن العلاء وإبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب والخليل الذين يوثق بفصاحتهم وبلغائهم لدى مذهب البصرة. وأما الأخفش فوافق في رفع المبتدأ والخبر كما في الآية ﴿الحمد للهِ﴾ الفاتحة 2،﴿محمّدٌ رسولُ اللهِ﴾ الفتح 29 وقول العرب (سمعُك إليّ) فترفع (سمعُك)[133]. وذكر د. حمدة عبدالله أبو شهاب[134] لعل ما تقدم يُبَيِّن استيفاء سيبويه والأخفش للمسألة، والنحاة الخلفيين رجّحوا بعضها على بعض بالقياس والتعليل والسماع كما حدث بين المبرد وابن السراج، فاستخدم المبرد القياس بينما ابن السرج فلم يستخدمه ولكن ذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو كان، وإن ...ومما قدّم سابقا واضح لنا أن المسألة مختصرة وواضحة، لأن الأدلة استخدمتها من الشواهد معتبرة سماعًا وقياسًا.

وفي الآية قال تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُوْلَ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ﴾ النحل 40، و﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُوْلَ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ﴾ يسى 82 .﴿كنْ فيكونُ﴾ مريم 35، غافر 68. بالنصب لأنها مردودة معطوفة على فعل قد نُصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما، وقال الفراء (إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُوْلَ لَهُ كُنْ) فقد تمّ الكلام، ثم قال (فيكون ما أراد الله)[135]، وأما الكسائي فلا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق أي العطف على الفعل المنصوب بأن[136]وكان ابن عامر[137] يقراء "يكونَ" بالنصب وهذا يخالف القياس فالحجة من ذلك لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر إلا إذا كان جوابًا له مثل (ما تأتينا فَتُحدّثَنا) قوله تعالى ﴿لا يُقضى عليهم فيموتون﴾ فاطر 36، النصب (فتحدّثنا) و (فيموتوا) ب(أَن) مضمرة[138]. كما ذكر سيبويه أنّ لم يرد الله – في رأيه – أنه (الله) يقول للشيء "كُنْ فَيَكُونُ" إذا أراد أن يقول للشيء "كنْ" فحسب ثمّ أخبر أنه يكون[139]. أي بمعنى أن قولَه "فَيَكُوْنُ" كلامًا مستقلًا لا مترتّبًا على الأمر. ونرى – اعتماد على هذه الآية– أن سيبويه ما ذكر عن قراءة ابن عامر في نصب النون في "فَيَكُوْنُ" بل تعرّض قراءةَ الجمهور فحسب بالرفع فيه، وقد اختلف سيبويه والمبرد في قول كعب الغنوي: *وما أنا للشيء الذي ليس نافعي*

---

[132]كان سيبويه أسبق في درس علم الفقه عن علم العربية وقواعدها عندما استوطن في البغداد ودرس بمذهب إمام مالك عن الفقه

[133]الفراء، معاني القرآن، 49/1

[134]حمدة عبدالله أبو شهاب، منهج تقرير مسائل النحو من سيبويه حتى ابن جني، الأردن:دار الضياء، 2007، ص 19

[135]الفراء، معاني القرآن، 32/2

[136]المصدر السابق، 32/2

[137]عبدالله بن عامر من الشام (ت 128هـ) من القراء السبع للقراءات السبع المتواتر

[138]ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 343/2

[139]سيبويه، الكتاب، 39/3

* *ويغضب منه صاحبي يقؤول* الشاهد هو "ويغضب" عند سيبويه النصب، بجعله "يغضب" في الصلة ليصحّ الكلام لأنه لا يريد الغضب، والنصب عنده جائز وذلك بأن تعطفه على الشيء حيث أن الشيء منعوتًا وقيل يبدو أن سيبويه قد قدّم ما سمعه من العرب على الجوازات الأخرى للنصب، في حين أن المبرد قدّم ما يراه وجها على رواية البيت[140]. وفي المثال هل يجوز العطف على الضمير المخفوض في الآية ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ النساء 1، هي من قراءة حمزة الزيات[141] وسيبويه لا يعرضها أي بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض مع أنه لا يصح أن يُقال "مررتُ بك وزيدٍ" بل "مررت بك وبزيدٍ" أي أنه لابد في العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر[142]. وقد ذكر أبو جعفر النحاس في كتابه إعراب القرآن " وقد تكلم النحويون في ذلك في خفض (الأرحامِ) فأما البصريون فقال "رؤساؤهم هو لحن لا تحل القراءة به، أما الكوفيون فقالوا هو قبيح"[143]كما قال سيبويه "واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان"[144]. ويرى كمال بشار – يبدو أنّه مع البصريين– كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف إن أمكن فيه كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر لأن قراءة حمزة تحتمل انجراره بتقدير الباء أي وبالإرحامِ[145] .

وكذلك في الآية ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُوْنَ فِيْ العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قِبْلِكَ وَالمقِيْمِيْنَ الصَّلاَةِ وَالمؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ﴾ النساء 162، وكان الخليل يجعلها منصوبة على المدح بتقدير (وَالمقِيْمِيْنَ الصَّلاَةِ) وجوّز السيرافي أن تكون مجرورة بالعطف على ما فيكون معناه (يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) بالمقيمين الصلاة أي بمذهبهم وبدينهم[146]، واضح علينا أنه تخريج بعيد في إخراج القاعدة. . ومثال الشاذ – ما اشتهر به جمهور المذهب البصرية من الإعتداد بالقراءات الشاذة– في الآية من قراءة أبي جعفر النحاس﴿لِيُجْزَىْ قَوْمًا بِمَا كَانُوْا يَكْسِبُوْنَ﴾ الجاثية 14 أي جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده نائب فاعل[147]. وفي باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه سيبويه لا يجوّز عن ذلك إلا بالظرف وخصّ ذلك بالشعر ومن هنا ضعّف بعض البصريين قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ المشْرِكِيْنَ قَتْلُ

---

[140] حمدة عبدالله أبو شهاب، الجواز وعدمه في أحكام النحويين، دار الضياء، 2007، ص 76

[141] حمزة بن حبيب الزيات الكوفي من القراء السبع للقراءات السبع المتواتر (ت 158هـ)

[142] سيبويه، الكتاب، 403/2 ، ابن مالك الطّائي الجياني الشافعي، شرح الكافية الشافية، بيروت:دار الكتب العلمية، 2000، 310/1-311

[143] أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، بيروت: عالم الكتب، 2005م 39/1، 391

[144] سيبويه، الكتاب، 290/1

[145] كمال بشار، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، 1994م، ص 161

[146] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 3/2، 7-8

[147] ابن مالك الطّائي الجياني الشافعي، شرح الكافية الشافية، 272/1، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 99

أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام 137، بنصب أولادَهم وخفض شركائِهم، وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به لقتل، وجوّز ذلك الأخفش وتبعه الكوفيون[148] اعتماد على قول بعض الشعراء: *فزججتها بمزجّة * زجّ القلوص أبي مزاده* ، فصل الشاعر بين "زجّ" وأبي مزاده بكلمة "القلوص"، وهي مفعول به لـ "زجّ"[149]. وقال ابن يعيش هذا القول ضعيف جدا لم يصح نقله عن سيبويه بل أن ابن كيسان قد نقل عن بعض النحويين، أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما[150] .وفي باب زيادة الباء في الخبر الموجب مثل "زيد بقائم" أي "زيد بقائم" لم يكن جواز عند سيبويه بل الأخفش مستدلا بقول تعالى﴿وجَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾ يونس 27 [151].

وفي باب عن إعمال "لات" في الآية ﴿وَلاَتَ حِيْنَ مَنَاصَ﴾ ص 3 رأى سيبويه أن "لات" تعمل عمل "ليس" إنّما بعضهم رأوا أنها غير عاملة[152]. وذكر السيوطي كان الجمهور لا يجوّز دخول لام الابتداء على خبر أن المفتوحة الهمزة وجوّزه المبرّد معتمدا على ما جاء في بعض القراءات كما في الآية ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُوْنَ ﴾ الفرقان 20، بفتح الهمزة وخرّج الجمهور ذلك على الزيادة أو على شذوذ القراءة[153]. وفي الحقيقة هذه الآية متعلقة بمسألة تدخل اللام على خبر (أن) المفتوحة ولكن جوّزه المبرد بالمفتوحة الهمزة في الآية كما أنشده الشاعر: *ألم تكن حَلَفْتَ بالله العليّ * أنّ مطاياك لِمن* خير، ولكن خرجه الجمهور على الزيادة المطِيّ أو الشذوذ[154]. وفي الآية ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوْا يَعْبُدُوْنَ﴾ سباء 40 والآية ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوْا يَظْلِمُوْنَ﴾ الأعرف 177 كان ابن السراج يحتج بتقدم المعمول للخبر وكان يقول تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، أي بمعنى جواز تقديم خبر كان ولو كان جملة وكذلك توسطه بينها وبين اسمها ولكن الجمهور منع ذلك[155]. وشرح ابن عقيل في شرحه عن ما ورد في ألفية ابن مالك[156] إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ "كان" وأخواتها معمول خبرها فأوّله على أنَّ في "كان"ضميرًا مستترًا هو ضمير الشأن كما في الشعر: *قنافِذُ هدّاجونَ حولَ بُيُوتهمْ * بما كان إيّاهمْ عطيّةُ عوّدَا*، أي حيث وَلِيَ كان معمول خبرها وهو ليس

---

[148]ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/44-45

[149]ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت. 22/3

[150]المصدر السابق، 23/3

[151]السيوطي، همع الهوامع، 127/1

[152]سيبويه، الكتاب، 102/1

[153]السيوطي، همع الهوامع، 446/1

[154]المصدر السابق، 446/1

[155]المصدر السابق، 118/1

[156]ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 220/1

بظرف ولا جار ومجرور جوازا عند الكوفيين. وفي باب العطف على التوهم في الآية ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِيْ إِلَى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِّنَ الصَّالِحِيْنَ﴾ المنافقون 10، فقال الخليل وسيبويه أن (وَأَكُنْ) مجزوم بعطف على معنى (لَوْلاَ أَخَّرْتَنِيْ) أي تقديره إنْ أخَّرتني (أي الجملة الشرطية)[157]، ولكن السيرافي يذهب إلى أن (وَأَكُنْ) معطوفة على محل (فَأَصَّدَّقَ)[158] كما في قول تعالى﴿ودّوا لو تُدهِنُ فَيُدهنونَ﴾القلم 9 أي على معنى (أن تدهن)[159]. واستدل الفارس في قول تعالى ﴿إنّه مَنْ يتق ويصبرْ﴾ يونس 90، جزمًا على معنى (شبه مدخول الفاء بجواب الشرط ومَنْ الموصولة بالشرطية) وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبًا[160].

وفي باب القول في العطف على اسم "إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر، يحتج الكوفيون بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِّيْنَ آمَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا وَالصَّابِئُوْنَ وَالنَّصَارَى﴾ المائدة 69، وجه الدليل أنه عطف (الصَّابِئُوْنَ) على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر﴿مَنْ آمَنَ باللهِ واليوم الآخر﴾ المائدة 69 وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات "إنَّك وزيد ذاهبان"[161]. وأما احتجاج البصريين على ثلاثة أوجه: الوجه الأول، في هذه الآية تقديم وتأخير والتقدير (إِنَّ الَّذِّيْنَ آمَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا مَنْ آمَنَ باللهِ وَاليَوْمِ الآخِر فلا خوفٌ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُوْنَ وَالصَّابِئُوْنَ وَالنَّصَارَى)كقول الشاعر: *غداةَ أحلّتْ لابن أصرمَ طعنةٌ * حُصينٍ عبيطاتِ السّدائف والخمرُ* . فرفع "الخمرُ" على الاستئناف، فالتقدير "والخمر كذلك" وقول الآخر: *وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ * من المالِ إلاّ مُسحتًا أو مُجَلَّفُ* فرفع "مجلف" على الاستئناف، أي التقدير "مُجَلَّفُ كذلك"[162]. الوجه الثاني، أن تجعل قوله تعالى ﴿ مَنْ آمَنَ باللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ﴾ المائدة 69 خبرًا للصابئين والنصارى، وتضمر (الَّذِّيْنَ آمَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا) خبرًا مثل الذي أظهرت للصائبين والنصارى نحو "زيدٌ وعمرٌو قائم" فجعل "قائمًا" خبرًا لـ "عمرو"، وتضمر لـ "زيد" خبرًا آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت أيضًا جعلته خبرًا لـ "زيد" وأضمرت لـ "عمرو" خبرًا آخر[163]، وقال الشاعر: *وإلاّ فاعلموا أنّا وانتمْ * بُغاةٌ، ما بقينا في شِقاقِ* "بغاة" خبرًا للثاني وأضمرت للأول خبرًا، ويكون التقدير: وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة، وإن شئت جعلته خبرًا للأول وأضمرت للثاني خبرًا[164]. والوجه الثالث، أن يكون عطفًا على المضمر المرفوع في "هادوا" و "هادوا" بمعنى "تابوا" لكن عدم الموافقة لدى

---

[157] السيوطي، همع الهوامع،197/3

[158] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت: المكتبة العصرية، 1999م ، ص 529

[159] السيوطي، همع الهوامع،197/3

[160] السيوطي، همع الهوامع،197/3

[161] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 175/1-176

[162] المصدر السابق، 177/1

[163] المصدر السابق، 178/1

[164] المصدر السابق، 178/1

الأنباري لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازمًا للكوفيين لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح[165]. وفي الآية ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ الأعرف 194. وقد قراء سعيد بن جبير بنصب كلمة (عبادًا) كما قال الشاعر: *إنْ هو مستوليًا على أحدٍ*[166]، وهي أن إنْ النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت ليس، فرُفِعَتْ الاسم ونُصِبَتْ الجر لا تعمل بل تُهمل، وكأن قراءة ابن جبير – في رأي كسائي– شاذة ولا يصح أن تتخذَ منها قاعدة. ومن هنا فهمنا أن الفراء كان يتابع سيبويه في في رأيه بينما كان يتابع المبرد البصري الكسائي فيما ارتاه من عملها[167].

وفي حذف رابط الخبر بالمبتدأ جوّز سيبويه وجماعة من العلماء حذف العائد على المبتدأ من الخبر فقد أجاز سيبويه (زيد ضربت، في الشعر)[168] إذا كانت خبرًا للمبتدأ في الشعر وهو غير ضعيف كما جاء بها المبرد وابن السراج مختصرة وواضحة مثال من قول المبرد (مررت ببرٍ قفيزٌ بدرهم) وقول ابن السراج (السمنُ منوان بدرهم) وقررا أنّ الحذف جائزان وتابع الفارسي وابن جني على نفس المثال والتقدير كما استدلال في قول تعالى ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ الشورى 43، فقد قدر المحذوف بـ (إن ذلك الصبر منه) بأن (ذلك) ابتداء وقوله (لمن عزْمِ الأمور) في موضع الخبر ولا يوجد ضمير في الخبر ملفوظ يعود إلى المبتدأ[169]. وفي الآية ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُوْدٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ اليَمِيْنِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيْد﴾ الكهف 18، فقد لاحظ الكسائي أن اسم الفاعل "باسط" مع أنه بمعنى الماضي في الآية، لأن يحكي قصة أهل الكهف، عمل النصب في كلمة ذراعيه، فوضع قاعدة عامة، هي أنه يعمل النصب بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال، بينما كان يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضي، وتأولوا (باسط) في الآية على حكاية الحال الماضية، بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق (ونقلّبهم) وكأن التقدير (وكلبهم يبسط ذراعيه) غير أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوّزًا مثل (زيد معطٍ عمرًا أمس درهمًا). وتابعه في ذلك تلميذه هشام بينما ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي[170]. وقال تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِيْ الَّذِيْنَ آمَنُوْا يُقِيْمُوْا الصَّلاَةَ﴾ إبراهيم 31، رأى البصريون أن الفعل المضارع مجزوم في جواب الأمر مثله في نحو "ائتني أكرمْك" بينما الكسائي رأى

---

[165] المصدر السابق، 179/1

[166] السيوطي، همع الهوامع،395/3

[167] ابن يعيش، شرح المفصل، 113/8، ابن هشام، مغني اللبيب، ص 19، السيوطي، همع الهوامع، 395/1

[168] أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة: مكتبة الخنجي، 1998، 1119/3

[169] حمدة عبدالله أبوو شهاب، منهج تقرير مسائل النحو، ص 24

[170] ابن هشام، مغني اللبيب، ص770/2، السيوطي، همع الهوامع، 55/3

أن المضارع فيها محذوف النون، فقال إنما حذفت على تقدير لام الأمر واتخذ من ذلك قاعدة عامة، هي حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم "قُل" كما في الآية، ووافقه ابن مالك في كتابه "شرح الكافية" كما في قول الشاعر:*قلت لبوّابٍ لديه دارُها * تاذن فإني حمؤُها وجارها*، أي لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة[171].

وفي باب حذف الفاعل لم ترد هذه المسألة عند سيبويه والأخفش، ولكن منع حذف الفاعل عند المبرد وبن السراج وابن جني، واستدل المبرد بقول تعالى﴿إنّ الإنسانَ خُلق هلوعا﴾المعارج 19، وقول تعالى﴿وخلق الإنسان ضعيفا﴾ النساء 28. وقال تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ الانشقاق 1، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِن المِشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ﴾ التوبة 6،﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ النساء 176، وذهب الأخفش أن المرفوع بعد "إذا" و "إن" الشرطية مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب إلى سيبويه وجمهور البصريين[172]. وقال تعالى ﴿كم من فئةٍ كثيرة بإذن الله﴾ ؟ البصريون ذهبوا إلى أن تمييز "كم" الخبرية مجرور دائمًا لو جاء منصوبًا شذوذًا، وذهب الفراء إلى أنه يجوز في تمييزهما جميعًا النصب والخبر بمن مضمرة[173]. كما في الشعر: ***كم عمّةً*** *لك يا جرير وخالةً * فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري*[174]. وقال تعالى ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوْسَى الكِتَابَ تَمَامًا عَلى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ الأنعام 154، ذهب البصريون إلى أن الذي تكون دائمًا اسمًا موصولا[175]، بينما الفراء مع يونس إلى أنها قد تكون موصولا حرفيًا أو حرف موصول يريد أنها تكون مصدرية يقول تعليقًا على الآية السابقة "إن شئت جعلت الذي على معنى "ما" تريد "تماما على ما أحسن موسى" فيكون المعنى تمامًا على إحسانه" وتلا ذلك بتوجيه أنه يجوز أن تكون اسم موصول سواء قرئت (أحسنَ) بالنصب على أنها فعل والعائد محذوف أو قرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (الذي هو أحسن)[176].

---

[171] ابن هشام، مغني اللبيب، 251/1، سيبويه، الكتاب، 114/3

[172] ابن هشام، مغني اللبيب، 33/1 ، ابن يعيش، المفصل، 10/1

[173] ابن هشام، مغني اللبيب، 203/1، الشيوطي، همع الهوامع، 254/1

[174] الفراء، معاني القرآن، 168/1

[175] قال سيبويه "كما قرأ بعض الناس هذه قراءة الحسن والأعمش ويحي بن عمر وابن أبي إسحاق، الكتاب 103/1، وأيضا انظر معجم الراءات القرآنية 335/2والبحر المحيط 255/3.

[176] الفراء، معاني القرآن ، 365/1، السيوطي، همع والهوامع 83/1

الخاتمة

ومن الدراسة السابقة أدركنا أن القاعدة المستنبطة من الآيات القرآنية مختلفة في المنهج بين البصريين والكوفيين. فالكوفيون فتحوا باب الاحتجاج بالكلام العربي من كل القبائل ولا فضلوا لغة على لغة، ويختلف عن البصريين هم اختاروا ستة القبائل كالمصادر الأساسية لحصول على مادة صافية في لغة. ويرى بعض المحدثين منهم عبد العال[177] أن الكوفيين فكانوا أوسع أفقًا في مجال القرآن والاستشهاد به من البصريين فقبلوا كلّ ما جاء من القرآن الكريم. لو رجوع إلى حجج الأنباري في "الإنصاف" فوجدنا أن الكوفيين من أصحاب منطق وفلسفة يطعنون في بعض القراءات، وقد شاركوهم في التعليل والتأويل مما أخذه أصحاب التيسير على النحو القديم[178] كما قال السيوطي: إنما النحو قياس يتبع * وبه في كل أمر ينتفع[179]، وقد يرى مهدي المخزومي أن عمل الكسائي في ارتباط بين السماع والقياس لعله ناتج عن توسعهم في الرواية والنقل كما قوله "كان يقيس عليه، وأن لم يرد في كلام العرب غيره"[180] وأيّد الرضي هذا القول بقوله "والسماع مفقود"[181]. إذ ذلك، ما في الفرق بين منهج استنباط الكوفيين والبصريين في تقعيد النحو العربي كما ترى عفاف حسانين أن هناك "ليس خلاف كبير بين البصريين والكوفيين في احتجاجهم بالقراءات[182]، بل يرى سعيد جاسم الزبيدي "ليس هناك خلاف في أن القرآن الكريم أصل من أصول الدراسات اللغوية بمختلف فروعها، وكان يجب أن يبني كثير من قواعد النحو على شواهده بمختلف وجوه قراءاته المتواترة التي صح سندها، بدلا من الإعتذار بأن القراءة سنة لا يجوز التعرض لها بنقد أو تخطئة، وليتهم التزموا بهذا"وبعد ذلك أضاف "... ومع هذا كله نتابع – هنا – مدى تبني النحاة لقراءات القرآن، وجعلها أصلًا من أصولهم يقيسون عليه، سواء كانوا بصريين أم كوفيين"[183] .وهناك بعض السؤال إلى أي مدى صحة الروايات من القرآن الكريم؟ لإجابة هذا السؤال، كان د.خالد السعود فارس العصيمي[184] يرى أن منهج متأخري النحويين قبول القراءات كلها والاحتجاج للمسائل النحوية، وأضاف بذلك صاحب منجد المقرئين يقول "فلا يجوز أن توصف قراءة باللحن أو الخطاء، لأن القاريء يقراء لا

---

[177]عبد العال، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، الكويت: مؤسسات علي الجراح الصباح، 1978م، ص 91

[178]سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، عمّان: دار الشروق، 1997م

ص 19، 73، 74، حسن منديل العكيلي، الخلاف النحوي في ضوء المحاولات التيسير الحديثة، ص 236

[179]السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م ، ص 337

[180]مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 115

[181]الرضي، شرح الكافية لإبن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي:جامعة قاريونس، 1995م ، 41/1

[182]عفاف حسانين، في أدلة النحو ص 27 نقلا من سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 82

[183]سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 82

[184]خالد السعود فارس العصيمي، القراءات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمريّة: المملكة العربية السعودية، 2002، ص 674

باجتهاده. وأما موقف المجمع اللغوي فقد اعتمد على القرآن الكريم في الاستدلال لما درسه من مسائل[185]، وهناك القرار يقول "وورودها في القرآن بالفصل بلا ليس يمنع عملها، وكون ورودها في القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج"[186] وهذا الرأي يعاكس عن قول السيوطي "وقد ردّ المتأخرون – ومنهم ابن مالك– على مَن عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون، مستدلا"[187]. ومن النقاش السابق، أن الاحتجاج بالقرآن مقبول لأن القراءات المطروحة فيه مشهورةً أم متواترًا أم شاذًا، مهما هناك الخلاف أو الصراعات في استنباط الأحكام النحوية وقواعدها، حقيقةً هذه العملية – مما ترى الباحثة – هي العملية في تطوير فهم أساليب النقل وترتقي قدرة العقل والمنطق في تحصيل دقة المعاني والأساليب القرآنية دقةً سليمةً وعدم التشكك في سلامتها لأن الصراعات في الآراء لا تفسد العقل بل تنمّيه ويرتقى بها. والله أعلم بالصواب

[185] نفس المرجع، ص 674

[186] نفس المرجع، ص 676

[187] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 154

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللغة، مصر: مطبعة نهضة جديدة، 1967م

ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، بيروت: دار الفكر، 1998م

ابن مالك الطّائي الجياني الشافعي، شرح الكافية الشافية، بيروت:دار الكتب العلمية، 2000

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت: المكتبة العصرية، 1999م

ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، بيروت: عالم الكتب، 2005م

أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، ، 1993م

أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة: مكتبة الخنجي، 1998

أحمد أمين، ضحى الإسلام، دي.بي.في: كوالا لومفور، 1978

الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 1998م.

الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، بيروت: دار الفكر، 1971م.

ت.ج.دي بور. تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريرة القاهرة: جامعة القاهرة،1954م.

حسن منديل العكيلي، الخلاف النحوي في ضوء المحاولات التيسير الحديثة، أمان: دار الضياء، 2007م.

حمدة عبد الله أبو شهاب، الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري، دار الضياء: عمان، 2007م

حمدة عبد الله أبو شهاب، منهج تقرير مسائل النحو من سيبويه حتى ابن جني، أمان: دار الضياء، 2007م.

خالد السعود فارس العصيمي، القراءات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمريّة: المملكة العربية السعودية، 2002م

خديجة الحديثي، المدارس النحوية، الأردن: دار الأمل، 2001م

الرضى، الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لإبن الحاجب، تحقيق ثلاثة من أساتذة الأزهر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1975م.

الرضى، الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لإبن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، 1995م.

الرضى، الاستراباذي، شرح الشافية ابن الحاجب، تحقيق ثلاثة من أساتذة الأزهر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1975م.

الزبيدي، محمد ابن حسن، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة: دار المعارف، 1984م

سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، عمّان: دار الشروق، 1997م

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م

السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة: دار الحديث، 2004م

السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ، ج1 بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م

السيوطي، همع الهوامع شرح الجميع الجوامع في علم العربية، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التفكير النحوي العربي، القاهرة: دار السلام، 2014

صالحة يعقوب، نظرية العمل في النحو العربي دراسة تحليلية ونقدية، رسالة الدكتورة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2005

ضيف، شوقي، المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف، 1995م

عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، الكويت: مؤسسات علي الجراح الصباح، 1978م.

عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي: حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، جدة: دار المطبوعات الحديثة، 1989م

عمر أحمد مختار، معجم القراءات القرآنية، القاهرة: علم الكتب، 1997م.

الفراء، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م.

كمال بشار، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، 1994.

مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة النحو، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2002م.